فان كان الطارئ بعدم الكائن في المحل لانه ضده
فمعقولية الضدية ثابتة للاول وهو ما باعتباره قد
الاعدام فيجب ان يساويه الكائن في الاعدام جهة الاعدام
فعند ذلك ان يمنع من وجود الطارئ وفي ذلك امتناع
سبب العدم وان لم يكن ضدا فلا يخ اما ان يقتضي العدم
بايثار واختيار اولا والمؤثر المختار لابد له من فعل والعدم
نفي محض فلا يصح ان يكون فعلا والمقتضي لا بايثار
فاما ان يقوم به فيقوم المعنى بالمعنى ويلزم منه ان يجامع
وجوده وجوده واذا لم يقتض عدمه في زمن المجامعة
فلا يقتضي بعدها لانه معقولية الاقتضاء ثابتة
للموجب باعتبار ذاته ولا يصح ان يختص الاقتضاء
بزمن دون زمن وانما قلنا انه يلزم منه ان يجامع وجوده
وجوده لانه لا يصح ان يقوم به حالة عدمه فلو يقوم به
الاحالة وجوده وفيه المجامعة المذكورة فهذا تحرير هذه
الطريقة على الوجه المذكور واعلم ان القاضي يصح ان
الفاعل يعدم فقيل له قد بطلت الطريقتان في استحالة
بقاء الاعراض فما دليلك على استحالة بقائها فقال لست
اثبت هذه المسئلة ولا انفيها فليس الاوقف فيها وهذا
تمام الكلام في هذه المسئلة ومن لم يسلك طريق القاضي
في صحة انتساب العدم للفاعل تمت الطريقة له وجزم
باستحالة بقاء الاعراض وكانت الاعراض واجبة العدم
في الزمن الذي يلي حالة حدوثها والجواهر انما تعدم عند
عدم الاعراض فحاصل القول عنده ان العدم انما يطرأ
على الجايزات بوصف الوجوب اما العرض فلانه غير
قابل لان يستمر الوجود عليه زمنين والجوهر لا يصح

وجوده

نفي

وجوده دون عرض وما امتنع وجوده وجب عدمه
وزعمت المعتزلة ان جهة العدم انما هو الضد الا فيما
استحال بقاؤه من الاعراض كالاصوات والارادات فلا
يستقيم لهم ان عدمه بالضد وقالوا ان للجواهر ضدا
ينفي وجودها وهو معنى قايم بنفسه ولا اختصاص
له بجوهر دون جوهر وقالوا على مذاق ذلك لا يجوز ان
يعدم بعض الجواهر دون بعض بل لابد من عدم الكل
عند وجود ضد الكل ففي ما ذكروه مخالفة احكام
المعاني التي يستحيل قيامها بنفسها واثبات حكم لما لم يقم
به المعنى الموجب له والا لما استحال بجعله واثبات التضاد
لا على المحل ولو قيل لهم ما وجه اختصاص التضاد بالجو
هر لم يجدوا لبيانه سبيلا فان قالوا الا الجواهر لا في محل
والعناء لان محل فكان له نسبة الى الجواهر بهذه
الجهة فيلزمهم ان يضاد وجود الباري الباري لانه
ايضا لا في محل ثم قد بينا ان العدم بالتضاد لا يصح لانه
مشترك بين الضدين فان كان الطارئ يعدم ما قبله
لانه ضده فهذه الجهة حاصلة في الكائن تمنع من
وجوده وهذا واضح للمتامل باب القول في معاني
اسماء الله تعالى عز وجل قدم الكلام في اسماء الله
عز وجل الكلام في الاسم والتسمية والمسمى والوصف
والصفة وهذا الفصل الكلام فيه متعلق باللفظ
والنظر فيما يتعلق بالوضع اللغوي ولا شك ان معنا
لفظا ومدلول لفظ ووضع لفظ فالتسمية تطلق على
ذكر اللفظ وعلى وضع اللفظ دالا على المعنى والاسم
يطلق على اللفظ وعلى مدلول اللفظ وكذلك الوصف

على ص

هر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)